

أثر تقلبات العوائد النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990 – 2016)

أ. هوارى علي

المركز الجامعي مغنية

Houari.29@gmail.com

د. شيبى عبد الرحيم

المركز الجامعي مغنية

Chibirahim@yahoo.fr

The impact of fluctuations in oil revenues in the financing of government expenditure in Algeria Econometric Study during the period (1990-2016)

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة العلاقة بين تقلبات العوائد النفطية و تمويل الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2016، بالاعتماد على بيانات تقارير بنك الجزائر. و قد توصلت الدراسة في جانبها التحليلي إلى وجود أهمية للعوائد النفطية في الإقتصاد الجزائري، أما في الجانب القياسي فتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين تقلبات العوائد النفطية و الإنفاق الحكومي ، أما إختبار السببية جرانجر ، فتوصل وجود علاقة بين تقلبات العوائد النفطية و الإنفاق الحكومي في المدى القصير. وكان تفسير المحتمل لذلك ، يرجع طبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل.

الكلمات المفتاحية: العوائد النفطية، الإنفاق الحكومي، التكامل المتزامن، اختبار سببية جرانجر.

Abstract:

The aim of this paper is to study the relationship between the fluctuations in oil revenues and the financing of government expenditure in Algeria during the period 1990-2016, based on the data of the Bank of Algeria. The study concluded that the importance of the oil revenues in the Algerian economy. On Econometric side, the study results in a long-term cointegration between the fluctuations in oil revenues and government expenditure. And then, Test the causalite Granger, there is a correlation between the fluctuations in oil revenues and government spending in the short run. A possible explanation for this is the nature of Algeria's economy, which relies heavily on the hydrocarbon sector as its main source of income.

Key Words : Oil Revenue, Government Expenditure, Cointegration, Test Causalite Granger

المقدمة:

تعتمد الجزائر بالدرجة الأولى على الاستغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد و في مقدمتها النفط، إذ يعتبر هذه الأخيرة سلعة إستراتيجية حقيقية هامة لها دور مهم في بناء و إرساء قواعد الإقتصاد الوطني، ونظرا لأهمية هذه السلعة في التنمية الاقتصادية قررت الجزائر في 24 فيفري 1971 تأميم هذه الثروة التي كانت حكرا على الشركات الأجنبية والفرنسية خصوصا، وبذلك ارتفعت نسبة مساهمتها في الإقتصاد الجزائري بشكل كبير ، وهذا عن طريق توظيف العوائد المالية التي تدرها هذه السلعة من عملة صعبة في تمويل جميع المشاريع البنية التحتية لمختلف القطاعات الاقتصادية الكبرى في البلاد.

ولكن الشيء الملاحظ أن الأموال التي تدرها هذه السلعة غير منتظمة وغير مستقرة، وهذا راجع لخضوعها لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية للنفط، التي تتحكم فيها عوامل خارجية لا يمكن لأي طرف التحكم فيها أو التنبؤ بها، هذا ما جعل لها أثار على الإقتصاد الجزائري إما إيجابا في حالة زيادتها، أو سلبا في حالة انخفاضها، وهذا ما يظهر جليا من خلال المؤشرات الإقتصادية الكلية للبلاد.

وتمويل النفقات الحكومية بالنسبة للجزائر يعتمد بنسبة كبيرة على الموارد العوائد النفطية مقارنة بمداخيل القطاعات الأخرى حيث تتعدى نسبة مساهمتها في موارد الدولة النسبة 60 %، وكما نعلم أن أسعار البترول في السنوات الأخيرة شهد تراجع كبير في الأسواق الدولية والذي أفقدها 50 % من إيراداتها، مما أثر على السياسة المالية للدولة و أظهر ضعف الإقتصاد الجزائري في ظل عدم تنويع الإقتصاد .

ومن هنا تبرز لنا بوضوح طبيعة الإشكالية وهي على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر تقلبات العوائد النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي في الجزائر؟

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة من خلال محاولة معرفة أهمية العوائد النفطية في الإقتصاد الجزائري في التنمية وتحريك عجلة القطاعات الإقتصادية ، و إبراز مدى أثر العوائد النفطية على تمويل الإنفاق الحكومي في المدى القصير والطويل من خلال التحليل القياسي.

أولا. الإطار النظري

1. الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت تقلبات العوائد النفطية و الإنفاق الحكومي سواء من جانب النظري أو التحليل الكمي من بينها:

1.1 دراسة (Ahmed Hassan, Saleh Masan 2015): دراسة العلاقة الدينامكية بين عائدات النفط، الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في عمان خلال الفترة 1970-2013 باستخدام شعاع الانحدار الذاتي VAR، حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية أن العائدات النفطية لها تأثير على الإنفاق الحكومي و النمو الإقتصادي.

1.2 دراسة (Saeed Karimi Petanlar, Somaye Sadeghi 2012): دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية في (15) دول النامية المصدرة للنفط خلال الفترة 2000-2009، باستعمال السببية أنجل جرانجر

والتكامل المشترك جوهانسن، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود تكامل وعلاقة سببية بين الإيرادات النفطية و الإنفاق الحكومي في المدى الطويل والقصير الأجل.

1.3 دراسة (Eltony, Al-Awadi 2001): توصلت أن الصدمات التناظرية لسعر البترول تعتبر أهم عامل مفسر لتقلبات النفقات الحكومية في الكويت، والتي تعتبر بدورها من أهم محددات النشاط الاقتصادي في هذا البلد الغني بالبترول.

1.4 دراسة (El-Anshasy, Bradly and Jouts 2005): حول ظاهرة دورية السياسة المالية، حيث تعتبر من أهم الدلائل الاقتصادية التي قدمها الاقتصاديون لتفسير انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، فمعظم هذه البلدان ترتبط النفقات الحكومية ارتباطا كبيرا بعائدات صادرات المحروقات، وتؤدي تقلبات عوائد الصادرات النفطية التي ترتبط بعدم استقرار أسعار النفط إلى تقلبات موازية في سير سياسة الإنفاق العام، ويؤدي إلى دورية السياسة المالية التي لها تداعيات سلبية على إقتصاديات البلدان المصدرة للنفط.

1.5 دراسة (Sajjad Faraji Dizaji 2012): أثر الصدمات النفطية على النفقات الحكومية والعائدات الحكومية في إيران خلال الفترة 1970-2008، والهدف من هذه الدراسة معرفة كيف تستجيب النفقات والإيرادات الحكومية لصدمات أسعار النفط (الإيرادات)، وتم استخدام المتغيرات (سعر النفط ، ونسبة عائدات النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ونفقات إجمالي الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، والمتغير الوهمي آثار الحرب مع العراق) باستعمال نموذج SVAR ، حيث توصلت النتائج تحليل التباين مساهمة صدمات الإيرادات النفطية في تفسير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي أقوى من مساهمة صدمات أسعار النفط.

1.6 دراسة (Ugo Fasano, Qing Wango 2002): اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الإيرادات في دول مجلس التعاون (البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية والإمارات) المعتمدة على النفط، باستخدام التكامل المشترك و نموذج التصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة على العلاقة الدينامكية للإنفاق على صدمات الإيرادات أي الإنفاق الحكومي يتبع عائدات النفط مما يبين سياسة الإنفاق مواكبة الدورية للتغيرات في عائدات النفطية.

2. أهمية العوائد النفطية:

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري باعتباره المورد الرئيسي فأحادية الإنتاج المعتمدة، مما جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي حيث تفوق صادرات هذا القطاع 98 % من الصادرات الإجمالية وأكثر من 60 % من إيرادات الميزانية ومن 25 % إلى 30 % كنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي هذا بالإضافة إلى باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية¹، هذا ما جعل هذه الثروة تحظى باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية الجزائرية في إطار حماية الثروة وتطويرها.

2.1 مفهوم العوائد النفطية: بشكل عام يمكن تعريف العوائد النفطية بأنها تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة و المصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج و تصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد الطبيعي.²

كما يمكن تعريفها أيضا: على أنها تلك المزايا الاقتصادية التي يحصل عليها البلد المنتج للنفط و التي يمكن تقديرها مباشرة نقديا عند التعاقد، وتمثل هذه العوائد في الوقت الحاضر نسبة عالية من الدخل في الدول المنتجة للنفط، وتمثل القسم الأعظم من حصيلة العملات الأجنبية.³

2.2. أهمية العوائد النفطية في الإقتصاد الجزائري:

لعبت العوائد النفطية دورا حيويا في النمو الاقتصادي الذي شهدته الجزائر منذ الطفرة النفطية الأولى سنة 1973 و إلى حد الساعة، وذلك بسبب الانتعاش الكبير الذي عرفته العوائد النفطية بعد هذه السنة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط و تحول موازين القوى في السوق النفطية العالمية لصالح الدول المنتجة للنفط. وتكمن أهمية العوائد النفطية في الجزائر خلال البرامج التنمية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ابتداء من المخططات الاقتصادية الكبرى إلى غاية سياسة الانتعاش الاقتصادي المطبق منذ سنة 2001 إلى غاية اليوم. ويظهر هذا جليا من خلال ما حققته القطاعات الاقتصادية الكبرى من نمو اقتصادي خاصة في الفترة الممتدة من سنة 2000 و إلى غاية 2014 وهذا راجع إلى البحوث المالية المحققة و التي لم تشهدها الجزائر منذ الاستقلال، وهذا بفضل القطاع النفطي.

2.2.1. القطاع النفطي: باعتباره العصب النابض في الاقتصاد الجزائري، وذلك عن طريق ما يدره هذا القطاع من أموال كبيرة، سعت الحكومة الجزائرية إلى الاهتمام بهذا القطاع، وهذا عن طريق ضخ جزء كبير من العوائد المالية الجزائرية في هذا القطاع، من أجل تحسين أدائه الاقتصادي من خلال مساهمته في النمو الاقتصادي، بحيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الخام نسبة 45,3 % لسنة 2008،⁴ وهي أعظم نسبة حققها القطاع خلال هذه الفترة، وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هذه السنة حيث بلغ متوسط سعر 94,45 دولار للبرميل، نتيجة الأزمة المالية العالمية التي كانت وراء الثورة السعيرية التي عاشتها الأسواق العالمية.

2.2.2. قطاع الخدمات: تظهر أهمية العوائد النفطية في هذا القطاع من خلال الأموال التي استفاد منها ، و التي كان لها الفضل بالنمو في هذا القطاع بعد الركود الكبير الذي شهده خلال الفترة الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال فترات السابقة، هذا ما بوأه أن يحتل المرتبة الثانية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الخام وذلك بنسبة متوسطة قدرت بـ 19,57 % خلال الفترة 2000-2012،⁵ بحيث كان لتوظيف هذه الأموال أثرا إيجابيا على أداء هذا القطاع، باعتبار أن الإنفاق الحكومي أدى إلى رفع الطلب الكلي، وبالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية و الخارجية والخدمات المرتبطة بها، وهو ما يفسر تسجيل القطاع لمعدلات نمو متزايدة نسبيا خلال هذه الفترة.

2.2.3. قطاع الفلاحة: تتمثل أهمية العوائد النفطية في القطاع الفلاحي من خلال التطور الذي حصل في هذا القطاع، نتيجة الجهود التي تقوم بها الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع بعد المعانات التي عاشها خلال مرحلة التسعينات، وهذا عن طريق تمويله بأموال كبيرة كان للعوائد النفطية الفضل الكبير في الظفر بها، بحيث كان نصيب القطاع الفلاحي حاضرا في كل برامج الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2001 إلى غاية 2004.

فلقد بلغ المبلغ المخصص لهذا القطاع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 قدر بمبلغ 65,4 مليار دينار جزائري،⁶ ويعود ذلك إلى أن القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) وهو برنامج مستقل عن برنامج الانتعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الانتعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق،⁷ أما المبلغ الذي خصص للقطاع في البرنامج التكميلي لدعم النمو هو 312 مليار دينار جزائري،⁸ ليخصص له مبلغ 1000 مليار دينار جزائري ضمن المخطط الخماسي الثاني 2010-2014.⁹ ومن هنا نلاحظ أن المبلغ الذي خصص للقطاع الفلاحي خلال الفترة الممتدة من 2001-2014 بلغ قيمته 1337,5 مليار دينار جزائري،¹⁰ وهذا في شكل إعانات و قروض تم منحها للفلاحين من أجل إخراج هذا القطاع من حالة التخلف التي كان يعيشها، وهذا بسبب نقص التمويل المالي المقدم إليه نتيجة الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، بسبب انخفاض أسعار البترول، وبهذا نلاحظ أن للعوائد النفطية أهمية كبيرة في القطاع الفلاحي.

2.2.4. قطاع الأشغال العمومية: وكغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، فقد استفاد قطاع البناء و الأشغال العمومية هو أيضا من حصة معتبرة من الأموال العمومية، التي كان مصدرها العوائد النفطية التي حصدها الجزائر ابتداء من دخول الألفية الجديدة، وهذا عن طريق مساهمة المباشرة في العمليات و البرامج المدرجة في برنامج النمو، بحيث رصدت الحكومة الجزائرية لهذا القطاع حوالي 1377,5 مليار دينار جزائري،¹¹ والتي كان لها الفضل في رفع معدلات نمو هذا القطاع.

2.2.5. قطاع الصناعة: يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الاقتصادية الحساسة لأي دولة كانت، هذا ما دفع بالسلطات العمومية إلى رصد مبالغ معتبرة من أجل إنعاش هذا القطاع، إذ بلغ المبلغ المخصص لهذا القطاع خلال الفترة الممتدة من 2005-2012 ما قيمته 2018 مليار دينار جزائري،¹² إلا أنه نسبة نموه تبقى متدنية مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يبين عدم تحوّل القطاع مع السياسة التي رصدت من أجله، إلا أنه ومع سنة 2012 نجد أن الصناعة المعملة قد حققت انتعاشا سنة 2012 جيدا من شأنه أن يساعد في الشروع في سيرورة إعادة تصنيع إن عممت على جميع فروع هذه الصناعة، إذ أنه من الضروري تشييد اقتصاد صناعي وزراعي وخدماتي من خلال امتصاص فعال الإدخارات المالية المتراكمة.¹³

12

ثانيا: دراسة قياسية لأثر تقلبات العوائد النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي:

يلعب قطاع النفط دورا محوريا في الإقتصاد الجزائري، حيث تعتمد الجزائر على أكثر من 98 % في دخلها على الموارد البترولية، كما أن التغيرات في العوائد النفطية بالارتفاع أو الانخفاض له تأثير قوي و ملموس على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر لاسيما على سياستها المالية المتمثلة في الإنفاق الحكومي، هذا ما يجعل الدولة ذات الهيكل الاقتصادي غير متنوع و التي تعتمد على العائدات النفطية بشكل رئيسي، تتعرض لحالة من عدم الاستقرار في تمويل الإنفاق الحكومي وذلك بسبب تقلبات أسعار النفط، وبناء على الدراسات السابقة تم تقدير النموذج لقياس أثر تلك التقلبات العوائد النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي، يتم

ذلك على أساس المعطيات المتوفرة عن الإنفاق الحكومي والعوائد النفطية خلال الفترة 1990-2016. وهذه البيانات أخذت من الإحصائيات البنك الجزائر من التقارير السنوية .

$$LDEP = \beta_0 + \beta_1 LREO + \varepsilon_i$$

حيث i : يمثل عدد المشاهدات و هو يعبر عن الفترة 1990-2016

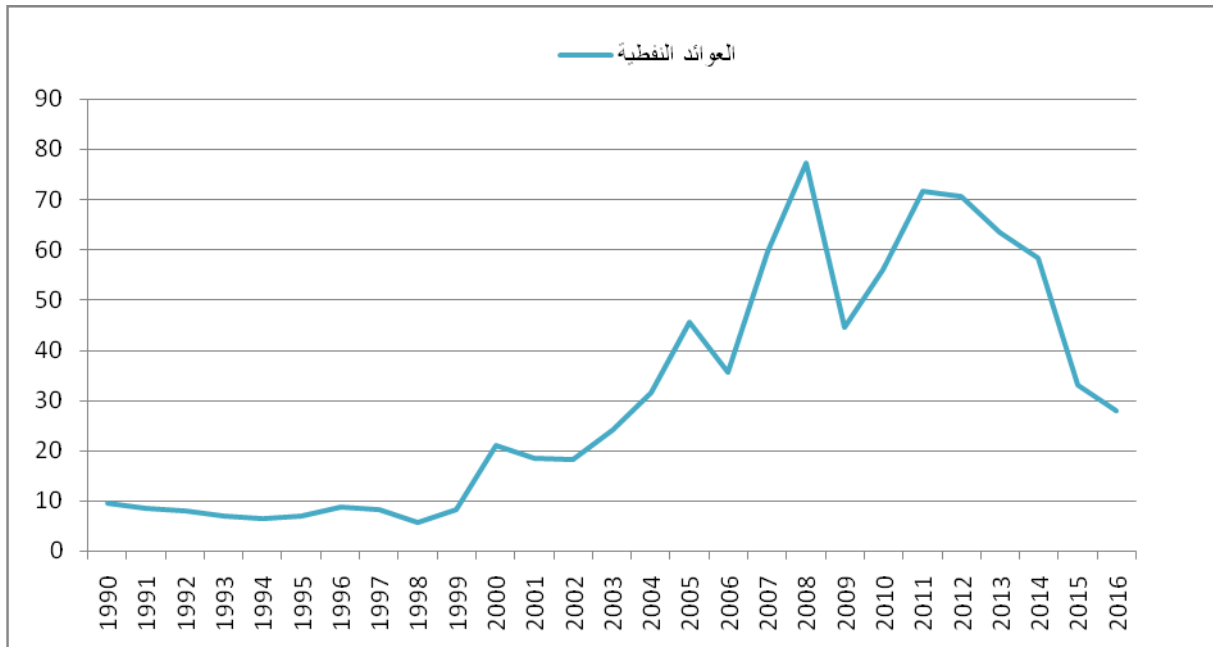
$LDEP$: لوغاريتم الإنفاق الحكومي

$LREO$: لوغاريتم تقلبات العوائد النفطية

1. تحليل المعطيات الإحصائية:

1.1. العوائد النفطية: فقد مرت الجزائر بنفس الأحداث التي مرت بها الدول النفطية الأخرى، من حيث نمو الفوائض المالية الناتجة عن تصدير النفط في فترات معينة و تراجعها في فترات أخرى، وهذا بحسب التقلبات التي عاشتها أسواق النفط من حين لآخر، هذا ما سوف نبينه من خلال مراحل تطور تقلبات العوائد النفطية في الجزائر و الموضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01):تطور تقلبات العوائد النفطية في الجزائر في الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات البنك الجزائر

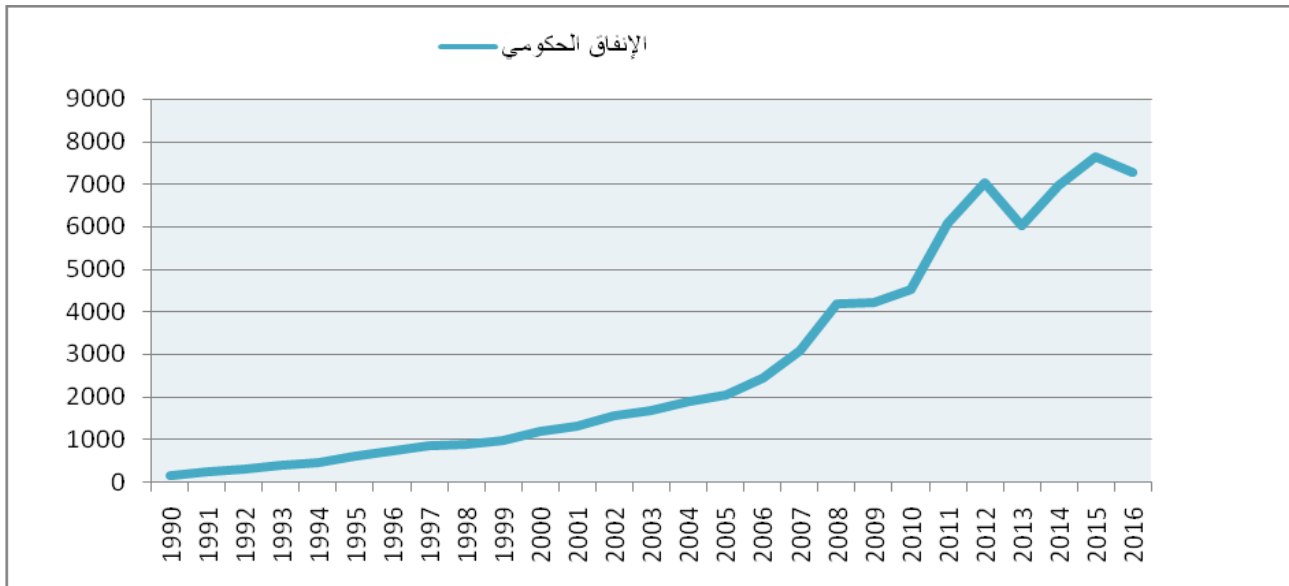
فقد شهدت الفترة ما بين 1990-1999 تذبذب في العوائد النفطية بسبب أسعار النفط في السوق الدولية، نتيجة عوامل خارجية ساهمت في ذلك، ففي سنة 1990 بلغت العوائد النفطية 9,58 مليار دولار، لتستقر عند مستوى 08 مليار دولار سنة 1991 و 1992، لتتخف بعد ذلك، حيث سجل سنة 1999 انخفاض بمعدل قدر بـ 13,25% مقارنة بسنة 1990، وهذا راجع إلى الأزمة النفطية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، وكذا بسبب فرض منظمة الأوبك لقانون نظام الحصص على أعضائها بما فيهم الجزائر، أما خلال الفترة 2000-2012 تميزت بالعودة القوية للعوائد النفطية بعد فترة

طويلة من التذبذب حيث بلغت العوائد النفطية سنة 2000 حوالي 21,06 مليار دولار، لتتخفّف سنة 2001 و2002، لترتفع بعد ذلك إلى 45,49 مليار دولار سنة 2005، وهذا راجع إلى انتعاش أسعار النفط العالمية بسبب الإضراب العام في صناعة النفط في فنزويلا والصعوبات القطاع في نيجيريا، وكذا قرار الأوبك بخفض الإنتاج وكذا زيادة الطلب العالمي على النفط في البلدان الصناعية.

وفي سنة 2008 ارتفعت العوائد النفطية ارتفاعا قياسيا لم تصل إلى هذا المستوى من قبل، بسبب الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل 147 دولار للبرميل، وهذا راجع إلى تواصل الانخفاض في المخزونات الأمريكية وتداعيات الأزمة العالمية، بالإضافة إلى زيادة نمو طلب الصيني، و في الفترة 2011-2012 سجل كذلك ارتفاع مستمر بـ 71,66 مليار دولار نتيجة تعافي الإقتصاد العالمي و الظروف الجيوسياسية و الأمنية التي شاهدها منطقة شرق الأوسط وشمال إفريقيا في ليبيا، في حين عرف انخفاض في العوائد النفطية بعد سنة 2013 إلى غاية 2016.

1.2. الإنفاق الحكومي: مرت السياسة الإنفاقية الحكومية في الجزائر بعدت تطورات خلال فترة 1990-2016 و التي عرفت فيها الجزائر إصلاحات واسعة، وقد توجهت هذه الإصلاحات بإعادة النظر في السياسة الإنفاقية بما يتماشى و متطلبات التنمية الإقتصادية التي أدرجت كهدف أساسي لبرامج الإنعاش الإقتصادي، والشكل التالي يمثل تطور النفقات الحكومية في الجزائر:

الشكل رقم (02): تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الباحثين إعتقادا على معطيات البنك الجزائر

من خلال الشكل رقم (02) يمكننا تقسيم تطورات الإنفاق الحكومي على مرحلتين:

فترة 1990-1999: نلاحظ في هذه الفترة التزايد المستمر في حجم النفقات الحكومية لكن بمعدلات متناقصة، حيث ارتفع من 142,5 مليار دينار جزائري إلى 961,7 مليار دينار جزائري، وعدم ارتباطها نسبيا بأسعار البترول (انخفاض أسعاره)

بفضل الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات الدولية ، وهذا برغم من سياسة التقشف التي اعتمدتها الجزائر خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، و ترشيد النفقات الحكومية ورفع الدعم عن بعض المواد الغذائية.

فترة 2000-2016 : مع مطلع بداية سنة 2000 الانفراج المالي سمح بالتحويل إلى إتباع سياسة إنفاقية توسعية (زيادة النفقات الحكومية)، ونتاجا لذلك تم إقرار مشروعى الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 و المشروع التكميلي لدعم النمو 2005-2009، الذي تمحور حول عمليات بعث النشاطات الإنتاجية و البنية التحتية، المياه و النقل بالإضافة إلى تحسين الإطار المعيشي و التنمية المحلية، وهذا راجع لنمو العوائد النفطية بحيث ارتفعت النفقات الحكومية من 1178,10 مليار دج سنة 2000 إلى 7058,17 مليار دج سنة 2012 بمعدل نمو قدر بـ 499,11 %، ثم تميزت سنة 2013، 2014 و 2016 بانخفاض في الإنفاق الحكومي بسبب تراجع الحاد في أسعار النفط العالمية.

2. التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ

2.1. إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية:

سنقوم في هذه المرحلة اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية بإستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس - بيرون (PP) وباستعمال برنامج 9 Eviews. يبين الجدول رقم (01) في الملحق نتائج اختبارات ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس - بيرون (PP) للمتغيرات في الحالتين عند المستوى و الفروق الأولى، مع العلم أن عدد التأخرات تم اختيارها باستخدام معيار (Akiake Info Criterion).

تبين نتائج اختبار (ADF) و (PP) في المستوى (At Level) أن متغيرات الدراسة غير مستقرة عند مستوى المعنوية 5%، وهذا يعني قبول الفرضية العدمية بوجود جذر أحادي، وهذا ما يبدو واضحا وبارزا في الشكل رقم (03) في ملحق الأشكال.

ولكن وكما هو ملاحظ في الجدول رقم (01) في الملحق، أنه عند إجراء الفروق الأولى لمتغيرات الدراسة تبين أنه رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، بعدم وجود جذر أحادي، أي أن متغيرات الدراسة مستقرة، وبالتالي متكاملة من الدرجة الأولى كما هو موضح في الشكل رقم (04) في ملحق الأشكال.

2.2. إختبار التكامل المتزامن:

نجري اختبار التكامل المتزامن وهو اختبار انجل جرانجر ذو الخطوتين للتأكد من تحقق الشرط الثاني وهو استقرار سلسلة البواقي بدرجة أقل من استقرار المتغيرات الأصلية، أي وجود تكامل متزامن بين الإنفاق الحكومي وتقلبات العوائد النفطية، والنتائج تقدير دالة الانحدار النموذج بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى (تقدير العلاقة طويلة الأجل) موضحة في المعادلة الآتية :

$$LDEP = 1,732 + 1,107LREO$$

$$(9,825) \quad (0,126)$$

- نلاحظ من خلال المعادلة المقدرة، أن المتغير التفسيري تقلبات العوائد النفطية إشارة موجبة للمعلمة تدل على العلاقة الطردية بين العوائد النفطية و الإنفاق الحكومي.
- قيمة معامل التحديد ($R^2=75.32\%$) الذي يختبر جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج أي جودة تفسيرية مقبولة.
- المتغير المفسر تقلبات العوائد النفطية معنوي حسب إحصائية ستودنت عند مستوى المعنوية 5%.
- عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية وثبات التباين كما هي موضحة في ملحق الجداول رقم (02) و (03).
- سلاسل البواقي مستقرة في المستوى كما هو موضح في الجدول رقم (04) ملحق الجداول وهو الشرط الثاني من شروط التكامل وهو استقرار سلسلة البواقي في درجة أقل من درجات تكامل متغيرات الدراسة، وبالتالي نستنتج أن من خلال جميع هذه الاختبارات أنه يوجد تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة.
- ولتأكيد النتائج المتوصل إليها في اختبار أنجل جرانجر قمنا باختبار التكامل المتزامن لجوهانسن، مع العلم أن عدد التأخرات تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعيار (Akiake) و (Schwarz) في نموذج VAR وهي درجة التأخير (03)، كما موضحة في ملحق الجداول رقم (05)، و أظهرت النتائج اختبار لجوهانسن رفض الفرضية العديمة حيث أن إحصائية لجوهانسن أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 %، أي توجد علاقة التكامل المشترك واحد بين متغيرات الدراسة.

2.3. نموذج تصحيح الخطأ:

بعد إن تأكدنا من وجود تكامل متزامن بين تقلبات العوائد النفطية و الإنفاق الحكومي، تأتي مرحلة تقدير النموذج تصحيح الخطأ كمرحلة أخيرة للتكامل المتزامن، وباستخدام برنامج Eviews 9 تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ كما هو موضح في الجدول رقم (07) في الملحق باستخدام المعادلة الآتية:

$$D(LDEP) = \beta_0 + \beta_1 D(LREO) + E(-1) + \varepsilon_t$$

$$D(LDEP) = 0.059 + 0.147D(LREO) - 0.167$$

$$(7,519) \quad (2,593) \quad (-4,749)$$

من خلال المعادلة المقدرة أن معاملات تختلف جوهريا عن الصفر ومعامل قوة التذكير (la force de rappel) سالب ومعنوي، أي أن نموذج تصحيح الخطأ ECM محقق، مما يعني أن تقلبات العوائد النفطية تأثير إيجابي كبير في تمويل الإنفاق الحكومي.

3. اختبار علاقة السببية لجرانجر:

إن اختبار العلاقة السببية يقوم على اختبار الفرضية العديمة التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصير بين المتغيرات الدراسة ، والجدول رقم (08) في الملحق، يوضح نتائج اختبار العلاقة السببية، وتم اختيار عدد درجات التأخير بـ (03) وفق أصغر معيار (Akiake) و (Schwarz) في نموذج VAR. كما هو ملاحظ في الجدول رقم (08)، أن إحصائية فيشر المحسوبة في الفرضيات العديمة (الثانية) أصغر من القمة الجدولية عند مستوى المعنوية 5 %، و بالتالي تقبل الفرضية بعدم وجود علاقة سببية في هذا الاتجاه، أما بالنسبة للفرضية الأولى فقد تبين

أن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة سببية بين تقلبات العوائد النفط و الإنفاق الحكومي (LROE LDEP)

ثالثا: تحليل وتفسير النتائج

- كشف إختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين تقلبات العوائد النفطية المعبر عنها بـ (LROE)، والإنفاق الحكومي (LDEP)، هذه النتائج تعكس تأثير الكبير لتقلبات العوائد النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي في الجزائر أي زيادة بـ 10 % في تقلبات العوائد النفطية يؤدي إلى زيادة في الإنفاق الحكومي بـ 10.07 %؛

- تعتبر العوائد النفطية من أهم محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر، حيث أظهرت نموذج تصحيح الخطأ مدى تأثير العوائد النفطية في المدى القصير و الطويل في تمويل الإنفاق الحكومي؛

- للعوائد النفطية قوة تفسيرية للتقلبات المستقبلية التي تحدث في الإنفاق الحكومي، الأمر الذي يبين مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بصورة عامة وعائدات القطاع بصفة خاصة، كما انه يبين كبر درجة عدم التأكد التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية الكلية والقائمين على التخطيط في الجزائر في المدى الطويل خاصة في عدم الاستقرار الذي تعرفه أسعار البترول؛

- تتميز السياسة المالية في الجزائر بخاصية الدورية، حيث نجد أن سياسة الإنفاق العام تكون توسعية أثناء الانتعاش نتيجة زيادة المداخيل وتكون انكماشية في فترات الركود نتيجة انخفاض المداخيل، مما يفقد السياسة المالية دورها في دعم الأنشطة الاقتصادية في حالة الركود؛

- بينت نتائج سببية لجرائجر أن تقلبات العوائد النفطية تأثير مباشر على الإنفاق، و يبدأ ظهور هذا الأثر في المدى القصير، ويستمر في المدى الطويل.

رابعا: نتائج واقتراحات

نستنتج من خلال هذا البحث ضعف الإقتصاد الوطني في ظل انخفاض العوائد النفطية وعدم تنوع المداخيل مما يبين مدى اعتماد الإقتصاد الجزائري على العوائد النفطية التي تعتبر من أهم الإيرادات المالية التي تعتمد عليها الجزائر في تمويل الإنفاق الحكومي و مشاريع التنمية لديها، وللتخلص من الإقتصاد الهش في الجزائر يتطلب تنويع الإقتصاد للانتقال من الإقتصاد الريعي إلى الإقتصاد المنتج للثروة وذلك عن طريق الاقتراحات التالية:

- تنويع الإقتصاد خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بقطاع الصناعي و القطاع الفلاحي، أصبح ضرورة حتى يكون الإقتصاد الجزائري في منأى عن الآثار السلبية للتقلبات النفطية؛

- ضرورة الإهتمام بقطاع الخدمات و السياحة، باعتبارهما يلعبان دورا مهما في تنويع صادرات البلد وخلق مناصب الشغل.

- الحد من دورية السياسة المالية، و العمل على تكريس القطيعة بينها و بين تقلبات العوائد النفطية، واتخاذ إجراءات للمتابعة والمراقبة الصارمة لصرف النفقات الحكومية؛
- العمل على إعادة توجيه الإنفاق العام، من خلال الاهتمام بالمجالات التي تحسن نمو الطاقة الإنتاجية الوطنية؛
- ينبغي رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات العامة وعدم الاعتماد وإعطاء الأولوية للجباية البترولية، وهذا لتجنب الآثار السلبية لتقلبات العوائد النفطية على الإيرادات العامة؛
- استثمار التدفقات المالية التي مصدرها قطاع المحروقات في التعليم ورأس المال البشري في الجزائر، حيث أن الاستثمار في الموارد البشرية يؤدي إلى زيادة الكفاءة وانتشار استخدام التكنولوجيات وتشجيع الابتكارات؛
- ينبغي استغلال الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع العادات النفطية، في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز ورفع القدرات الإنتاجية الوطنية في القطاعات الاقتصادية؛
- تشجيع المستثمرين المحليين وتوجيههم للإنتاج بدل الاستيراد.

الملاحق

الجدول رقم (01): نتائج اختبار جذر الوحدة (unit root test) للمتغيرات

النتيجة	اختبار PP		اختبار ADF		المتغيرات
	بعد الفرق الأول	عند المستوى	بعد الفرق الأول	عند المستوى	
I(1)	0.0000	0.0950	0.0049	0.0953	LDEP
I(1)	0.0061	0.8575	0.0096	0.8697	LREO

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 9

الجدول رقم (02): نتائج اختبار ارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.496992	Prob. F(6,19)	0.0594
Obs*R-squared	11.90375	Prob. Chi-Square(6)	0.0642

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 9

الجدول رقم (03): نتائج اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey		
F-statistic	1.085691	Prob. F(1,25) 0.3074
Obs*R-squared	1.123744	Prob. Chi-Square(1) 0.2891
Scaled explained SS	1.401811	Prob. Chi-Square(1) 0.2364

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews 9

الجدول رقم (04): نتائج اختبار إستقرارية البواقي

Null Hypothesis: E has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.429740	0.0173
Test critical values: 1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews 9

الجدول رقم (05): تحديد درجة التأخر

3	2	1	درجة التأخر
-4.568306	-4.294049	-4.511015	Akaike
-3.881101	-3.803239	-4.216502	Schwarz

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews 9

الجدول رقم (06): اختبار جوهانسن للتكامل

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)		
Hypothesized	Trace	0.05

No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.429573	15.72655	15.49471	0.0461
At most 1	0.115200	2.815049	3.841466	0.0934

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات **EvIEWS 9**

الجدول رقم (07): تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(LDEP) Method: Least Squares Date: 14/03/18 Time: 22:51 Sample (adjusted): 1991 2016 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.059689	0.007938	7.519290	0.0000
D(LREO)	0.147620	0.056926	2.593205	0.0163
E(-1)	-0.167668	0.035299	-4.749951	0.0001
R-squared 0.523824 Adjusted R-squared 0.482417 S.E. of regression 0.039879 Sum squared resid 0.036577 Log likelihood 48.47105 F-statistic 12.65072 Prob(F-statistic) 0.000197				
Mean dependent var 0.065733 S.D. dependent var 0.055431 Akaike info criterion -3.497773 Schwarz criterion -3.352608 Hannan-Quinn criter. -3.455971 Durbin-Watson stat 1.684297				

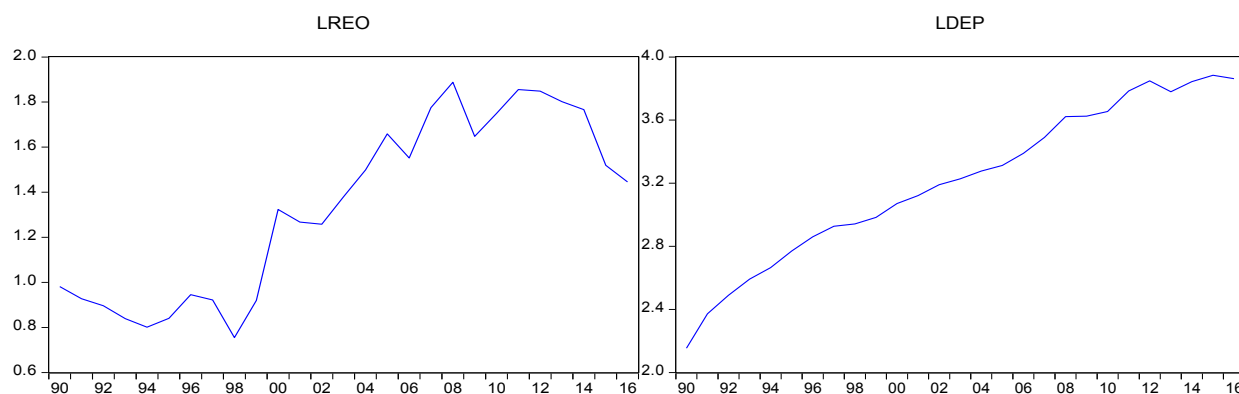
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات **EvIEWS 9**

الجدول رقم (08): العلاقة السببية بين تقلبات العوائد النفطية والإنفاق الحكومي

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LREO does not Granger Cause LDEP	24	5.27251	0.0094
LDEP does not Granger Cause LREO		0.57671	0.6381

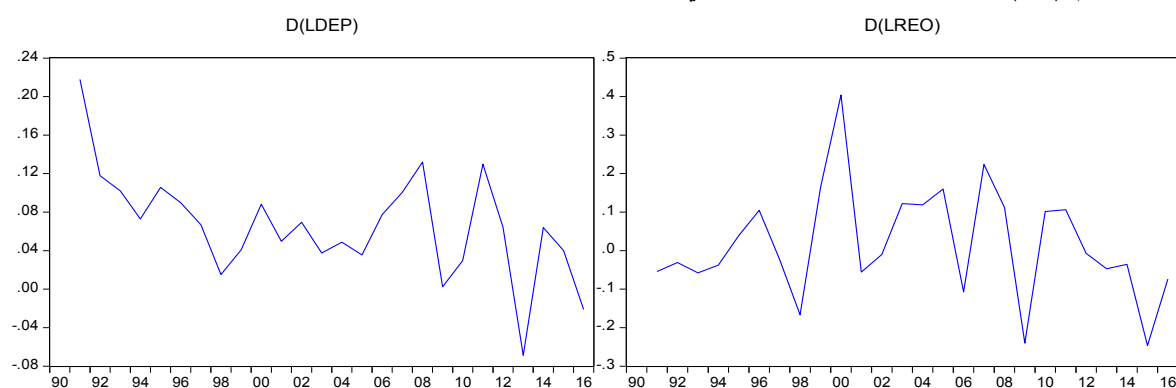
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات **EvIEWS 9**

الشكل رقم (03): عدم إستقرارية السلاسل الزمنية في المستوى



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews 9

الشكل رقم (04): إستقرارية السلاسل الزمنية في الفروق الأولى



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews 9

الهوامش والمراجع المعتمدة:

- ¹ حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، الجزائر، العدد الخامس، جوان 2017، ص 3؛
- ² هيام خزعل ناشور، العلاقة بين العوائد النفطية و الإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000-2008، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 31، مركز الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، 01 نوفمبر 2012.
- ³ عبد العزيز عجمية، فصول في الاقتصاد العربي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1999، ص 126.
- ⁴ التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012، ص 173.
- ⁵ من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي المستمدة من تقارير سنوية لبنك الجزائر خلال الفترة 2000-2012.

⁶ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2001، ص 87.

⁷ تورشي محمد، بوفليح نبيل، دور سياسة الانتعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، ص 05 ، 23-24 نوفمبر 2014

⁸ البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009، مجلس الأمة، أبريل 2005، الجزائر، ص 06-07.

⁹ برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، سفارة الجزائر في تونس، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.ambdz.tn/Algerie/Economie%20en%20Algerie_vAr.php تاريخ الزيارة: 10-03-2018، ص 03.

¹⁰ من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي المستمدة من تقارير سنوية لبنك الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

¹¹ من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات التالية: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، المرجع السابق، البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009، المرجع السابق، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، المرجع السابق.

¹² من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات التالية: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، المرجع السابق، البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009، المرجع السابق، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، المرجع السابق.

¹³ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه لسداسي الأول 2013 من سنة 2013، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 10.